اما على الصعيد الاقتصادي ، فان الميثاق يبحث في برنامجه الاقتصادي عن البديل التالي « العمل على اقامة **بنيان اقتصادي** في ميادين الصناعة والزراعة والتجارة والقطاعات المصرفية ، والاجتماعية والخدمات العامة **ضمن أطار الاقتصاد الموجه** . **ووفق برامج انماء** زمنية محكمة في سبيل اقامة مجتمع اقتصادي متوازن ومستقل مزدهر يستهدف : **تحقيق حد ادنى من الدخل** للمواطن يكفل له الحياة الحرة الكريمة ، **وحد اعلى من الدخل للمواطن يعالجه مسار الاقتصاد الموجه وقوانينه** » . ويقسم اشكال الملكية والاطار القانوني للمؤسسات في جميع القطاعات السالفة الى اربعة اشكال : القطاع الحكومي ، المختلط ، الخاص ، التعاوني . ويرى الميثاق انه من اجل توازن الاقتصاد الوطني ووحدته وانفتاحه ومرونته ، فانه يتطلب ايجاد اقنية دائمة تتصل بين مختلف قطاعاته كوسيلة لتحريك **وحدات اقتصادية من قطاع الى آخر** في ضوء التجربة العملية، وهذه المهمة تمارسها الدولة » . وينص من جهة اخرى على المركزية في التخطيط والبرمجة من اجل وحدة الاقتصاد الوطني ، وعلى اللامركزية في الادارة والتشغيل .

وبصدد القضية الزراعية ، فان الميثاق يضع ضمن اهدافه العمل على تحقيق اصلاح زراعي مرحلي ، تلعب **الدولة** فيه دورا رئيسيا في التخطيط والتوجيه لاستصلاح الاراضي وحماية الاراضي المستصلحة ، على اسس عادلة ومراقبة استغلالها . واعتماد **التعاونيات الفلاحية في الانتاج والتسويق** ، والتوسع في اقامة **المزارع الحكومية النموذجية** ، واعتماد احدث اساليب الاستثمار الزراعي لتخفيض كلفة الانتاج وزيادة انتاجية الارض . من الاهداف الاخرى ، **توجيه** الانتاج الزراعي **وتنويعه وفقا لحاجات الاستهلاك الداخلي والتصدير ، وبرمجة** هذا الانتاج **وفقا لخطة التنمية العامة** . كما يدعو الميثاق الى تطوير الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني ، والتصنيع الزراعي ، واقامة الصناعات الريفية . ويحرص الميثاق على تأكيد **تشجيعه للجهد الفردي والمبادرات الفردية في ميدان** الاستثمار الزراعي ، كما يعمل على **تفويض** اراضي الدولة الزراعية لمن يعملون في الارض .

وكما يلاحظ ، فان حدود البرنامج الزراعي في الميثاق ، ودلالاته العملية ، ليست في مستوى شعار الاصلاح الزراعي ، الذي يعني في شروط الريف الاردني ، تحويلا في علاقات الانتاج ، بالاضافة الى تطوير الانتاجية تقنيا . ان ما يسمى الاصلاح الزراعي ، يعبر في الحقيقة عن الرغبة في ان تلعب الدولة دورا في التخطيط والتوجيه ، لقيام زراعة رأسمالية قائمة على الجهد والمبادرة الفردية ، وعلى دور للقطاع الخاص بمفرده او بالمشاركة مع الدولة .. كما ان التعاونيات في ميادين الانتاج والتسويق ، هي خطة لتجميع الملكيات الزراعية في وحدات اكبر ، والتجربة تعلمنا ان هذه التعاونيات ، بدون وجود تشريع يحمي الفلاحين الصغار ، تعنى هيمنة الملاك الزراعيين الكبار على التعاونية . ومن جهة ثانية ، فان توجيه الانتاج الزراعي وبرمجته على الرغم من انهما شعاران متقدمان على الصعيد الاقتصادي ، من حيث انهما يؤديان الى زيادة الانتاجية ، وتحسين التربة واستصلاحها ، واخضاعها لضرورات التسويق المحلي والخارجي ، الا انهما يعنيان عمليا ، الحاق الدمار الاقتصادي في الفلاحين الصغار الذين سوف يواجهون اختيارا صعبا ومؤلما بين ان يخضعوا زراعاتهم لتوجيه الدولة ولحظة التنمية ، واما ان يعمدوا الى بيع الارض ، ويتحولوا الى بروليتاريا ريفية وعمال زراعيين بدون ضمانات وتسهيلات .

ان الاطار العام للبرنامج الزراعي في الميثاق ، هو **اطار تقني محض ، لا يستهدف تحسين اوضاع الفلاحين بقدر ما يستهدف تحسين الانتاجية الزراعية** ، ومن ثم لا حديث عن تحديد السقف الاعلى للملكية ، فيما يعنى البرنامج بتجميع الملكيات الصغيرة ، اما في تعاونيات تؤول حتما ، الى سلطة الملاك الزراعيين الاكبار ، او بدفع الفلاحين الصغار